

الربيع العربي بين الإرادة الشعبية ونظرية المؤامرة

عبد الغني سلامه *

مقدمة

يسود اعتقاد بين كثير من المراقبين أن ما يجري في المنطقة العربية من ثورات شعبية إنما يجري بتخطيط من دوائر غربية تقف على رأسها الولايات المتحدة، والهدف هو إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية للمنطقة بما يخدم مصالحها. يستند هؤلاء في هذا التحليل إلى ما يسمى بنظرية "الفوضى الخلاقة" التي طرحتها بعض التيارات المؤثرة في الخارجية الأمريكية، وإلى تصريح لوزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "كونداليزا رايس" لصحيفة "الواشنطن بوست" في ٩-٤-٢٠٠٥ توقعت الوزيرة فيه أن المنطقة العربية ستشهد إنتفاضات متصاعدة وتغييرات مؤثرة في سبيل التحول الديمقراطي، وأن هذا التحول، سيجرف أنظمة موالية وحليفة(١). كما يستند هؤلاء إلى ما قيل عن مؤامرة أعدتها وزارة الدفاع الأمريكية، صاغها المؤرخ الصهيوني "برنارد لويس" عام ١٩٨٣ وعبر عنها في مشروعه الشهير الخاص بتفكيك وتجزئة الدول العربية والإسلامية إلى كانتونات طائفية وعرقية(٢).

هذا التحليل ينطلق أساسا من نظرية المؤامرة. وهي نظرية ما زالت تهيمن على العقلية العربية منذ زمن طويل، وترتبط دوما بين الأحداث التي تقع وبين مؤامرة خارجية أُعدت في الغرف المغلقة. وأصحاب هذه النظرية يؤمنون بوجود قوى قادرة على التخطيط والتنفيذ والتحكم بالنتائج بما يحقق مصالحها.

* كاتب وباحث فلسطيني

وفي المقابل، ثمة مراقبون آخرون يرون أن ما حصل في المنطقة العربية من حراك شعبي عبارة عن ثورات جماهيرية خالصة، فرضت ذاتها بقوة الحق الذي خرجت من أجله على كافة الأطراف، بدءاً من النظام الحاكم الذي ثارت ضده، وانتهاء بالولايات المتحدة ذاتها. وهؤلاء يرفضون نظرية المؤامرة، من منطلق فهمهم لديناميكية حركة التاريخ، من ناحية، ومن ناحية ثانية فإنهم يؤكدون على فشل نظرية المؤامرة في تحليل الأبعاد السوسولوجية والموضوعية للمجتمعات العربية، وأن هذه النظرية أثبتت عجزها عن تفسير كثير من الأحداث والمنعطفات التاريخية الكبرى، لأنها من وجهة نظرهم نظرية غيبية سلبية، لا تركز على أسس موضوعية، بل تنطلق من الإحساس بالهوان والإقرار بالهزيمة وتؤسس مدرسة العجز الذاتي. وهم يرون أن هذه العقلية تصور العدو على أنه عملاق مخيف قادر على كل شيء ولا يملك إزاءه إلا الرضوخ والتسليم.

وإذا كنا نرفض التسليم بنظرية المؤامرة؛ فإن هذا لا يعني أن التاريخ يخلو من المؤامرات، وأن الآخرين لا يخططون ولا يرسمون إستراتيجيات بعيدة الأمد؛ فمن المؤكد أن مراكز صنع القرار، خصوصاً في الولايات المتحدة، لديها مخططات إستراتيجية وبدائل عديدة لحماية مصالحها وتأمين تفوقها لعقود قادمة، ومن ضمن هذه الإستراتيجيات "نظرية الفوضى الخلاقة chaos theory". وإذا سلمنا بأن اندلاع الربيع العربي كان إيذاناً بافتتاح عصر الجماهير من جديد وبقوة، وأنه نتاج تراكمات موضوعية، فلنا أن نتساءل: إذا كانت تصريحات رايس وغيرها من مخططات تم الكشف عنها قد جاءت قبل سنوات عديدة من اندلاع الربيع العربي، فهل كانت مجرد نبوءة، أم تخمين، أم هي قراءة عميقة للأحداث، واستشراف للمستقبل، أم هي إفشاء لأحد بنود المخططات الأمريكية؟ وإضافة لما سبق، هناك العديد من الأمور الغريبة والأسئلة المرعبة التي ظهرت في سياق الثورات العربية، وهي أسئلة لم تتم الإجابة عليها بعد، الأمر الذي جعل الكثيرين يشككون في دوافع الثورات العربية، ويربطونها بمؤامرات خارجية.

نظرية الفوضى الخلاقة

طالما أن المهمة الأولى بالضلوع في المؤامرة هي الولايات المتحدة، كونها الدولة الإمبريالية الأولى في العالم؛ فإنه من الضروري التذكير بأن السياسة الخارجية (والداخلية أيضاً) لأي إدارة أمريكية (ديمقراطية كانت أم جمهورية)، تبقى مسخرة لهدف مركزي واحد، هو رعاية المصالح الطبقية للزمرة الحاكمة، أي مصالح الأوليغارشية الأمريكية الموزعة على أهم القطاعات الاقتصادية: الصناعات العسكرية، الطاقة، عالم المال، الإعلام، الصناعات العملاقة.. الخ. وعادة ما تخضع هذه السياسة لايدولوجية متناغمة مع تلك المصالح.

قبل أن تتوصل الولايات المتحدة أخيراً لنظرية "الفوضى الخلاقة"، كانت إدارتها تتبنى في إطار سياساتها الخارجية خلال حقبة السبعينات والثمانينات المدرسة الواقعية الكلاسيكية، والتي مثلها وزير الخارجية الأسبق هنري كسينجر، آنذاك، لم تكن الإدارة الأمريكية تهتم بما يحدث في الدول الأخرى، ولم يكن يعينها أن تكون الأنظمة الحليفة استبدادية أو فاسدة، طالما أنها لا تهدد مصالحها ولا تعادي سياساتها الخارجية.

وبعد انتصار الحلف الدولي بقيادة الولايات المتحدة على العراق في عاصفة الصحراء (١٩٩١)، والتي جاءت بعد انتهاء الحرب الباردة، تبنت الإدارة الأمريكية سياسة جديدة تقوم على إطفاء بؤر التوتر في مختلف مناطق العالم، بما فيها ناميبيا وجنوب إفريقيا واليمن ولبنان وحتى العراق، وشرعت بمشروع السلام بين العرب وإسرائيل، من خلال مؤتمر مدريد (١٩٩٢)، وكان هدفها تحقيق الاستقرار وفرض الهيمنة الأمريكية على العالم، وخصوصاً العالم الثالث، لما كان يعنيه بالنسبة لها من سوق عملاقة ستحل معضلة فائض الإنتاج والكساد الذي باتت تعاني منه الصناعات الأمريكية العملاقة، والبدء بتطبيقات منظومة العولمة والتجارة الدولية.

وفي عهد الرئيس بل كلينتون، حاول الديمقراطيون تركيز السياسة الخارجية الأمريكية نحو مشاريع العولمة الليبرالية، الجديدة (مناطق تجارة حرة وما شابهها)، هذه التي كانت تفضي إلى نوع من الإوليغارشية متعددة الجنسيات والعبارة للحدود. لكن هذه السياسة تحولت في إدارة بوش الابن، إلى نوع من العولمة العسكرية - الأمنية (٣).

وبعد قدوم الرئيس جورج بوش الابن وتحالفه اليميني في البيت الأبيض، تغيرت السياسة الأمريكية، خصوصاً بعد أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؛ إذ تبنت أمريكا سياسة الحرب على الإرهاب، والتي إن مثلت عماد الإستراتيجية الأمريكية، فقد كانت في حقيقة الأمر مجرد غطاء على التوجهات الأمريكية الجديدة القائمة على الحروب واحتلال البلدان والتدخل المباشر في شؤون الدول لفرض سيطرتها عليها، والتمكن من حماية مصالحها، ونهب ثروات الأمم بشكل مباشر.

وفي هذا الموضوع، كتب د. أحمد عزم تحت عنوان الواقعية الجديدة، في صحيفة الاتحاد الإماراتية: "تعتمد أمريكا حالياً، في حربها العدوانية على العالم، سياسة التدخل في شكل النظام السياسي والقيم الثقافية والاجتماعية في دول أخرى، وتسعى لفرض القيم الأميركية عالمياً، أي فرض رؤيتها الخاصة للديمقراطية والإصلاح، على اعتبار أنها تنتج أنظمة ومجتمعات ترفض الإرهاب، ولأن الأنظمة الفاسدة في الرؤية الأميركية لها تشكل بيئة خصبة لقوى التطرف التي تتبنى مناهضة الأميركيين". وقد أضاف د. العزم أنه "وفقاً لمصطلحات العلاقات الدولية فإن المدرسة الكلاسيكية السابقة تمثل

المدرسة الواقعية، بينما يمثل المحافظون الجدد المدرسة المثالية، والفيصل بين المدرستين هو مسألة التدخل في شؤون الدول الأخرى؛ فالمثاليون يؤيدون التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أكثر مما يؤيده الواقعيون. وإلى هذا، أضاف أن "أحد المثاليين السابقين هو فرانسيس فوكوياما، الذي كان من منظري المحافظين الجدد إبان حرب العراق، اكتشف فيما بعد أنّ فكرة نشر الديمقراطية قبل بناء دول قوية أمر خاطئ، وأنّ المحافظين الجدد، عندما أسقطوا النظام في العراق وأفغانستان، لم يكن لديهم تصور أو دراية بعمليات بناء الدول، وافترضوا أن الأمور ستستقيم بمجرد سقوط الأنظمة القائمة"(٤).

وقد عبّر فوكوياما عن نظريته في مقالة له حملت نفس العنوان "نهاية التاريخ" كتبها في العام ١٩٨٩، وتحدث فيها عن زحف "الرأسمالية الليبرالية" كنظام حاكم على بقية أجزاء العالم، وانتصاراتها المتتالية على الأيديولوجيات الأخرى، كالمملكية الوراثية، والفاشية، وأخيراً الشيوعية. واعتبر فوكوياما أن هذا النظام "الرأسمالي الليبرالي" يشكّل المرحلة النهائية في التطور العقائدي للإنسانية، وبالتالي فهو نظام الحكم الأمثل. ومعنى آخر، فإن الوصول إلى هذا النظام حسب فوكوياما هو "نهاية التاريخ". وأوضح في الوقت ذاته أن المقصود من نهاية التاريخ ليس توقف استمرارية تواتر الأحداث (الصغيرة والكبيرة)، بل توقف التاريخ، بما هو تجربة بشرية تتطور بشكل متصل ومتماusk. بمعنى أنه لن يكون هناك أي تقدم أو تطور بعد اليوم فيما يتعلق بالمبادئ والعقائد والمؤسسات(٥).

صموئيل هنتنغتون، زميل فوكوياما رأى أن هناك تواريخ عديدة للبشرية، ولكلٍ منها محركه الخاص به؛ فهناك التاريخ القديم الذي تحرك بقوة رغبات وطموح الملوك والأمراء، وتاريخ آخر تحرك بقوة صراع الأمم، ثم تاريخ ثالث كان محركه صراع الأيديولوجيات، وقد إنتهى مع نهاية الحرب الباردة؛ بينما التاريخ البشري الحالي يتحرك بقوة صدام الحضارات، كالصدام القائم اليوم بين الإسلام والحضارة الغربية المستندة إلى الديمقراطية الليبرالية. وهذا الطرح يتعارض مع نظرية ماركس بأن محرك التاريخ الأساسي هو صراع الطبقات. أما فلاسفة ما بعد الحداثة فيقول معظمهم إن المعرفة هي محرك التاريخ(٦).

وبغض النظر عن ماهية محرك التاريخ؛ فإنه، وضمن هذا الإطار ومن منطلق هذا الفهم، تمت صياغة ما عُرف بنظرية الفوضى الخلاقة؛ والتي يرى بعض الباحثين أنها ابتكرت أول مرة على ضوء ما نجم عن حالة الفوضى والصراع والافتتال في بدايات تأسيس المجتمع الأمريكي، والتي كانت بدافع التنافس وجمع الثروة(٧).

ويبدو مفهوم "الفوضى الخلاقة" هو أقرب إلى مفهوم "الإدارة بالأزمات"، ولعل أبسط تعريف له

أنه حالة سياسية أو إنسانية يتوقع أن تكون مريحة بعد مرحلة فوضى متعمدة الأحداث، وهو مفهوم له جذور لاهوتية ومستوحى من نصوص توراتية.

ويُعدُّ مايكل ليدين، العضو البارز في معهد "أمريكا انتربرايز"، أول من صاغ مفهوم "الفوضى الخلاقة" أو "الفوضى البناءة" في معناها السياسي الحالي، وهو ما عبّر عنه ليدين في مشروع حمل اسم "التغيير الكامل في الشرق الأوسط" أعد عام ٢٠٠٣. وارتكز هذا المشروع على منظومة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة لكل دول المنطقة وفقاً لإستراتيجية جديدة تقوم على أساس الهدم ثم إعادة البناء(٨). كما تحدثت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس عن شعار الفوضى الخلاقة بعد غزو الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣، وذلك في إطار مشروع الشرق الأوسط الجديد، والذي يتم فيه تقسيم الدول العربية إلى دويلات صغيرة، وتكون إسرائيل القوة العظمى في الإقليم(٩).

وتعتمد نظرية الفوضى الخلاقة أساساً على مبدأ "أن تغيرات ضئيلة جداً قد تسبب انهيار التوازنات المستقرة جداً"، أي أن كل شيء في هذا الكون يؤثر في كل شيء ويتأثر به. وتقوم هذه النظرية باختصار على أيديولوجيا أمريكية نابعة من مدرستين: الأولى صاغها فرانسيس فوكوياما بعنوان "نهاية التاريخ" - كما سبق شرحها - ويقسم فيها العالم ما بين عالم تاريخي غارق في الاضطرابات والحروب، وهي الدول التي لم تلتحق بالنموذج الديمقراطي الأمريكي، و بين عالم آخر هو ما بعد التاريخي، أي الدول التي تتبنى الديمقراطية الليبرالية وفق الطريقة الأمريكية. ويرى فوكوياما أن عوامل القومية والدين والبنية الاجتماعية أهم معوقات الديمقراطية.

المدرسة الثانية صاغها "هنتنغتون"، ويشرحها البروفيسور إدوارد سعيد قائلا: "تقوم فكرة هنتنغتون على مبدأ صراع الحضارات، معتبراً أن المصدر الأعمق للنزاعات والانقسامات في العالم الجديد لن يكون في الدرجة الأولى أيديولوجيا أو اقتصاديا، بل سيكون مصدرها حضارياً وثقافياً. أي أن الدولة القومية ستبقى اللاعب الأقوى، لكن الصدمات الرئيسية العالمية ستبرز بين دول ومجموعات تنتمي إلى حضارات مختلفة، ذاهباً إلى أن الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون هي خطوط المعارك في المستقبل"(١٠).

ورغم تناقض المدرستين، إلا أنهما تتفقان على ضرورة بناء نظام عالمي جديد تقوده الولايات المتحدة، إضافة إلى معاداة الحضارة الإسلامية باعتبارها نقيضاً ثقافياً وقيماً للحضارة الغربية.

وتعتمد نظرية "الفوضى الخلاقة" في الأساس على ما أسماه "هنتنغتون" بـ"فجوة الاستقرار" وهي الفجوة التي يشعر بها المواطن بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون (أي الفجوة بين الحلم والواقع)؛

فتنعكس بضيقتها أو اتساعها على الاستقرار بشكل أو بآخر؛ فأتساعها يولد إحباطاً ونقمة في أوساط المجتمع، مما يعمل على زعزعة الاستقرار السياسي، لاسيما إذا ما انعدمت الحرية الاجتماعية والاقتصادية، وافتقدت مؤسسات النظام القابلية والقدرة على التكيف الإيجابي، لأنه سيكون من الصعب عليها الاستجابة لأي مطالب شعبية، إلا بالمزيد من الفوضى التي ستقود في نهاية الأمر، إلى استبدال قواعد اللعبة واللاعبين. وفي المقابل فإن ردم هذه الفجوة سيخلق مجتمعا مستقرا آمنا(١١).

وهناك نظرية "دول القلب ودول الثقب"، التي طورها أحد أهم المحاضرين في وزارة الدفاع الأمريكية، وهو البروفيسور "توماس بارنيت"، فقد قسّم العالم إلى من هم في القلب أو المركز "أمريكا وحلفائها"، وصنّف دول العالم الأخرى تحت مسمى دول "الفجوة" أو "الثقب"، ودول الثقب هذه هي الدول المصابة بالحكم الاستبدادي، والأمراض والفقر، والحروب الأهلية، والنزاعات المزمنة، وهذه الدول تصبح بمثابة مزارع لتفريخ الجيل القادم من الإرهابيين؛ وبالتالي فإن على دول القلب ردع أسوأ صادرات دول الثقب، والعمل على انكماش الثقب من داخل الثقب ذاته. ويرى "بارنيت" أن تلك الفوضى البناءة ستصل إلى الدرجة التي يصبح فيها من الضروري تدخل قوة خارجية للسيطرة على الوضع وإعادة بنائه من الداخل، على نحو يعجل من انكماش الثقب، وليس مجرد احتوائها من الخارج، منتهياً بتحويل الولايات المتحدة القيام بالتدخل، بقوله: "نحن الدولة الوحيدة التي يمكنها ذلك"(١٢).

وتقوم هذه السياسة بناء على قناعة صناع السياسة الخارجية الأمريكية بأن الأوضاع الداخلية في الدول الأخرى ليس شأنًا خاصا بهذه الدول بحيث لا يعني شيئاً بالنسبة لأمريكا؛ ذلك لأنها مرتبطة بالأمن القومي الأمريكي، القائم أساساً على تأمين أقدام أمريكا في حقول النفط العربية وحفظ مصالحها هناك. وبذلك فإن الأوضاع الداخلية لتلك البلدان تحتاج إلى تحول شامل لن يحدث إلا عبر التدمير الخلاق الذي سينتهي بإزالة الأنقاض ورفع الأشلاء، ثم تصميم نظام سياسي جديد ومختلف، لا يراوغ ولا يشترط ولا يهدد مصالح أمريكا الاقتصادية.

ولا تهدف نظرية "الفوضى الخلاقة" إلى إزالة الدولة المستهدفة إزالة تامة، بل إن هدفها ثنائي هو الهدم والبناء؛ حيث يركز مشروع النظرية على منظومة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة لكل دول المنطقة، وفقاً لإستراتيجية جديدة تقوم على أساس الهدم ثم إعادة البناء. بمعنى أن المطلوب هنا هو إعادة تأهيل الدولة على نحو يخدم مصالح أمريكية إستراتيجية، وليس الهدف هو إزالة الدولة عن بكرة أبيها. وهنا، غاية أمريكا هي بسط سيطرتها بنفسها، لا عبر وسيط تقليدي .

وأنصار هذه النظرية يعتقدون أن خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار سوف يؤدي حتماً إلى بناء نظام سياسي جديد، يوفر الأمن والازدهار الاقتصادي. وهو ما يشبه العلاج بالصدمة الكهربائية. غير أن ثمة أهدافاً متوارية تهدف الولايات المتحدة إلى تحقيقها بتلك الفوضى. ويتم تطبيق هذه النظرية على أي دولة تريدها وفق مخطط يتم أولاً بإطلاق الصراع الأيديولوجي، وصراع العصبية في داخلها، ثم التعبئة والتحريض الإعلامي ضدها، وأخيراً ضرب استقرارها الأمني، وخلخلة وضعها الاقتصادي.

ولكن مجرد الكشف عن هذه المخططات لا يعني أنها ستنفذ حرفياً وإذا وُضعت المخططات في طور التنفيذ فهذا لا يعني أنها ستنجح؛ فوجود مؤامرة ما لا يعني أنها قدّر مكتوب على الأمة وليس أمام هذه الأمة إلا الانتظار والقبول. فقد تُظهر الأيام أن ما تقوم به أمريكا من خلق حالة من الفوضى في الدول العربية، ما هو إلا محاولات لعلاج فشلها في العراق وأفغانستان، بل وللتغطية على فشلها في الحفاظ على حلفائها التقليديين، وفشلها في إدارة شؤون العالم العربي، وأنها لم تكن تملك ترف الخيارات وبالتالي، قد تجيء نتائج هذه الفوضى على عكس ما ترغب به وتخطط له أمريكا، وقد تكون إيجابيه تخدم المصلحة العربية العليا.

حراك شعبي أم مؤامرة خارجية ؟

بالعودة إلى الثورات الشعبية العربية ومحاولة ربطها بمؤامرات خارجية، تُطرح أسئلة من نوع: ما هي طبيعة علاقة الجيوش العربية (التونسية والمصرية وغيرها) بوزارة الدفاع الأمريكية؟ وما هو حجم الدعم الأمريكي الذي تتلقاه تلك الجيوش من تسليح وتدريب وتأهيل؟ وماذا كان يفعل قادة وضباط هذه الجيوش في أمريكا عشية الثورة؟ وما هي الصلة بين ما سمي بـ"شباب الفيسبوك" والدوائر الغربية؟ وما مغزى ما قيل عن وجبات الكنتاكي وواثل غنيم في ميدان التحرير؟ والدور الغريب وغير المتوقع من الجيوش العربية التي لم تمارس دورها الوظيفي المعهود في حماية الأنظمة، التي هي أساساً من ركائز المشروع الأمريكي في المنطقة؟ ولماذا وكيف تحولت هذه الجيوش إلى حامٍ للثورة؟ وهي أسئلة محيرة تحتاج إجابات، ليس لأنها تفتح شهية أصحاب نظرية المؤامرة ونظرية الفوضى الخلاقة، وتطلق العنان لخيالاتهم ليشبعونا تحليلًا، بل لأنها أسئلة مشروعة، والإجابة عليها تمكننا من فهم الأحداث على نحو صحيح.

يرى أنصار نظرية الثورة الشعبية أن الحديث عن الثورات العربية بوصفها صنعة الفيسبوك والمخبرات الأمريكية ومنظمات الـ NGO's، وأنها تأتي في سياق مخططات أمريكية تهدف إلى

إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية على نحو جديد يخدم المصلحة الأمريكية أساسا، هو تقليل من شأن هذه الثورات، وهو تعدٍ على تضحيتها، واستخفافاً بإرادة الشعوب، وهو قبل كل هذا فهم مغلوطن لمنطق التاريخ، وتفسير مشوه ومنقوص للحقبة التاريخية بأكملها. ويؤكد هؤلاء أن هذه الثورات الشعبية وإن أتت في زمن العولمة وكانت إحدى تعبيراتها الواضحة، فإنها جاءت بفعل إرادة شعبية خالصة، وكانت أهدافها تنحصر في إسقاط الأنظمة التي ضربها العفن، ونخرها سوس الفساد، وبانت فضائحتها على نحو مستفز، لأن هذه الأنظمة جلبت لشعوبها الخراب والفقر والبطالة، وحرمتها من أبسط حقوقها، وجعلت البلدان العربية في قاع السلم الحضاري بين شعوب الأرض.

ومن ناحية ثانية، فإن نضوج عوامل الثورة، الذاتية من هذه العوامل والموضوعية، جاء بعد تراكم طويل، وأن لهذه الثورات إرهاباتها ومقدماتها التاريخية، وأسبابها الموضوعية، وأنها لم تكن قطعا فجائيا مع مراحل تاريخية سابقة، بل جاءت تتويجا لمسار نضالي وشعبي له عناوينه الواضحة وحيثياته المعروفة. ولا يعني وجود تقاطعات معينة بين أهداف الشعوب العربية ومخططات الدوائر الغربية أنها تطبق لهذه المخططات، والتاريخ مليء بالأمثلة التي كانت تلتقي فيها مصالح وأهداف جهات متناقضة ومعادية بعضها لبعض، دون أن يعني ذلك أنها مؤامرة بالمعنى الحرفي للكلمة.

الذين يفهمون ثورات الربيع العربي، انطلاقا من نظرية المؤامرة، واستنادا إلى نظريات من نوع الفوضى الخلاقة، أو صراع الحضارات، إما هم يمعنون في تصور صورة متخيلة في أذهانهم، هي في الحقيقة مجرد وهم، أو صورة مشوشة، أو أنهم أرادوا إسقاط هذه النظريات وغيرها على الواقع، بعد أن ظهرت نتائج الربيع العربي على نحو خيب آمالهم، أو جاء معاكسا لما كانوا يريدونه.

المفكر الفلسطيني إدوارد سعيد كتب عن صراع الحضارات قبل الربيع العربي بسنوات؛ واعتبر أن هنتنغتون وغيره عندما صاغوا نظرياتهم عن صراع الحضارات لم يجدوا الوقت الكافي لدراسة الحركات الداخلية في كل حضارة، وما فيها من التعددية. وقد اعتبر سعيد أن النظر لأي حضارة أو دين والتحدث عنهما بصورة كلية عمومية هما نوع من الديماغوجيا والتضليل، أو الجهل على أقل تقدير. وعند سعيد، يصعب الحديث عن الإسلام أو الغرب باستعمال توصيفات عمومية، حيث يوجد واقع تاريخي متشابك يستعصي على التصنيف أحيانا، أو التثبيت في قوالب جاهزة؛ فالعالم أجمع، بكل دياناته وحضاراته، يسبح في محيط واحد هو التاريخ الإنساني، ومن العبث محاولة حرثه أو تقسيمه بالحواجر. وقد وصف إدوارد سعيد "هنتنغتون" بأنه: "أيديولوجي يريد تحويل الحضارات والهويات إلى غير ما هي عليه في حقيقتها، حين اعتبرها كيانات منغلقة بعضها

عن بعض، وأنها خالية في داخلها وفيما بينها من التيارات والتيارات المعاكسة التي شكلت تاريخ الإنسانية، ومنعت هذا التاريخ عبر القرون المتوالية من الاقتصار على الحروب الدينية والإمبريالية، بل أن يكون أيضاً مجالاً للتعاون والإخصاب المتبادل والمشاركة، فالحرب ليست وحدها هي الحقيقة" (١٣).

ولفهم الموقف الأمريكي من الثورات العربية، لا بد من التأكيد على أن دوافع أمريكا في انحيازها لخيار الشعوب، ورغبتها في تبني الديمقراطية، وتخليها عن حلفائها التقليديين، هي عوامل تكمن في انكشاف عمالة الحكام وفسادهم وفضائحهم، ورغبة الشعوب في التغيير، في وقت تنامت فيه قوة الحركات الشعبية التي تطالب بالإطاحة بالحكومات الفاسدة. وبالتالي، فإن أمريكا ستسعى لدخول المنطقة من بوابة أخرى هي بوابة الشعوب والديمقراطية. خصوصاً أنها باتت تخشى من تنامي وتعمق حالة الكراهية والسخط لدى الجمهور الإسلامي والعربي ضدها. وأن الأنظمة العربية بعد سقوط العراق لم تعد تهدد أمن أمريكا، وأن التهديدات الحقيقية تكمن وتتسع من داخل الدول ذاتها، بفعل العلاقة غير السوية بين النظام وبين الشعب.

وحسب النظرة الأمريكية، فإن البلدان الإسلامية تُعرف بأنها أنظمة سياسية مغلقة، ذات كثافة سكانية عالية، تنعدم فيها الحريات، وتتفشى فيها البطالة والامية. وبالتالي، فإن هذه الأنظمة ستكون تربة خصبة لإنبات المتطرفين؛ إذاً على أمريكا - وحفاظاً على مصالحها - تقديم المساعدة المادية اللازمة، وسماع شكوى الشعوب، وبناء الديمقراطية من الداخل، للحيلولة دون تكاثر الإرهابيين، كما أن أمريكا ستعمل من خلال مدخل الديمقراطية على تحقيق مكاسب اقتصادية على المدى الطويل. وتعتقد أمريكا أيضاً أن وجود أنظمة ديمقراطية في البلدان العربية سيخفض من حدة الصراع العربي الإسرائيلي، وربما سيمنع نشوب حروب ضد إسرائيل في المستقبل، لأنها تعتقد أن الديمقراطيات لا تقاتل بعضها بعضاً، وأن الشعوب الحرة إذا ما أُتيح لها مجال الاختيار ستختار السلام بدلا من الحروب.

وما يبدو جلياً هو أن الولايات المتحدة أصبحت لا تخشى ظهور الحركات الإسلامية بل تحاول استغلالها. ولدى أمريكا استعداد لقبول فكرة وصول حزب إسلامي معتدل للحكم عبر الانتخابات. وفي هذا الصدد يرى البعض أن أمريكا تريد أن تجعل من الحركات الإسلامية المعتدلة حسان طروادة. وهؤلاء يعتقدون أن الحركات الإسلامية أقوى من غيرها في التعاطي مع الشعوب الإسلامية، بسبب قوة ونفوذ العامل الديني الذي تجيد اللعب به، ولأنها أحزاب تسعى للسلطة. واستناداً لما سبق، يمكننا القول إن نظريات الفوضى الخلاقة وصدام الحضارات لا تنطبق تماماً على

الربيع العربي، مع التأكيد على أن أمريكا والغرب عموماً يتفاعلان بجدية واهتمام مع العالم العربي في ربيع، ويسعيان إلى أن يظل العرب ضمن المعادلات السياسية ذاتها التي سادت خلال القرن الماضي. وهذا يتطلب تدخلات عسكرية وأمنية أو سياسية واقتصادية تمنع الأنظمة العربية من الخروج عن دوائر السيطرة.

والقول بأنها ثورات شعبية، خرجت من رحم المعاناة، وجرت أحداثها في الشوارع والميادين العربية على أيدي شبان مخلصين، لا يعني الاطمئنان على مصيرها، سيما وأنها بلا قيادة واضحة، ومعظم قياداتها الشبابية بلا خبرة كافية، وحيث أن نظرية الفوضى الخلاقة تعتمد في أسلوبها على خلق تيارات فكرية متعددة ضمن إطار الديمقراطية، ومنها فكرة الإسلام المعتدل، الذي يوافق أفكار الغرب ولا يتصادم معها.

خلاصة

عندما انطلقت الثورات الشعبية العربية، هذه التي سميت بالربيع العربي، كان التيار الكاسح من الجماهير وحتى من النخب مفتوناً بها. وقد أخذ هذا التيار يتغزل بها ويعوّل عليها. لكن، بعد عامين، تراجع هذا التأييد إلى درجة ملحوظة، وبدأت الأصوات المشككة ترتفع أكثر. وصار الحديث عن تبعية هذه الثورات، أو إنها صنعة مؤامرة خارجية، يقال في العلن.

هذا التراجع جاء نتيجة خيبة الآمال من تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ونتيجة الصدمة من صعود الإسلام السياسي وتسلمه السلطة في أكثر من بلد، ونتيجة ممارسات عديدة مرفوضة، سواء من قبل الثوار، كالعنف غير المبرر وأعمال الانتقام، أو من قبل السلطات الحاكمة الجديدة، التي فجعت الجماهير بأدائها الهزيل والمثير للجدل. وما عزز من هذا التوجه، هو الموقف الأمريكي غير المتوقع (الاصطفاف إلى جانب خيار الشعوب)، أو المتوقع (التحالف مع قوى الإسلام السياسي، وتسهيل مهمة وصولهم للحكم)، ولكن، حتى لو جاءت النتائج مخالفة للمقدمات، فإن هذا لا يعني أن ما جرى كان عبارة عن مؤامرة أعدت بليل. فالتاريخ يخبرنا بأن كثيراً من الثورات الشعبية تمت سرقة على أيدي قوى لم تكن مشاركة فيها، أو أنه تم حرف الثورات عن مسارها؛ فليس بالضرورة أن تنتصر كل ثورة لمجرد أن أهدافها عادلة وثوراتها مخلصون.

وإذا انحازت أمريكا لتيار معين من الإسلام السياسي ودعمت توليه السلطة، فهذا لا يعني أن جميع تيارات الإسلام السياسي عملاء للغرب، فهذا الاستنتاج، عدا عن سذاجته، هو تعميم دوغمائي ووقوع في فخ نظرية المؤامرة. وطالما أن المخططات الأمريكية بعيدة المدى تستهدف تجزئة دول

المنطقة إلى دول دينية وكنائيات طائفية؛ فإن تأجيج الصراعات الدينية والمذهبية والطائفية يصبح شرطاً ضرورياً لتنفيذ المخطط وضمان نجاحه. وهذا يتطلب وجود قوى وأحزاب وتيارات دينية، تتولى السلطة أو المعارضة.

بمعنى آخر، الولايات المتحدة ليس لديها مشكلة في وصول أحزاب إسلامية للسلطة، فهي منذ اندلاع الربيع العربي وضعت خطط وبدائل للتعامل مع كافة الاحتمالات، سواء وصل الإسلاميون للحكم، أم العلمانيون، المهم أنها قادرة على فرض شروطها على أي جهة تتولى السلطة، بل أنها لم تبذل جهداً يُذكر في سبيل ذلك.

على أي حال، كل هذه النظريات تبقى موضع جدل ولا يمكن إثبات صحتها في الوقت الراهن. وربما تكون أمريكا قد تسرعت في تبني هذا الخيار، أو أنها كانت مجبرة على التعاطي معه، خصوصاً أن إعلامها يصدق بها ليل نهار، وأنها بحجة بناء الديمقراطية شنت حروبها على أفغانستان والعراق وغيرها، وبالتالي سيكون من الصعب عليها تبرير أي موقف معادٍ للديمقراطية.

ولابد من التأكيد على أن أمريكا وغيرها لا تمتلك مفاتيح المستقبل، وليس بمقدورها التحكم بنتائج كل شيء، وليس كل ما يجري على الأرض يجري بعلمها وموافقته. ومع ذلك، لا بد من الاعتراف بأن لديها مراكز الأبحاث والدراسات التي تضم المفكرين والمحللين الذين يراقبون الأحداث ويقرأون الواقع ويضعون الخطط والبدائل. ومن البديهي أنه عندما تجري أحداث معينة بمستوى ما يجري في المنطقة العربية، فإن أمريكا سرعان ما ستحاول ركوب الموجة والاستفادة من هذه التغييرات، أو تحويلها بما يخدم مصالحها، ولكن ليس هناك أي ضمانة لنجاحها في ذلك. ومثال ذلك الأبرز هو التحولات الديمقراطية في البلدان العربية.

في اعتقادي أن الديمقراطية الحقيقية التي تنشدها الشعوب العربية ستعمل على تصويب المسار التاريخي للأمة العربية، بعد أن كان يتجه بعكس مسار الحضارة الإنسانية، وستعمل على إطلاق المبادرات والطاقت التي ظلت مدفونة تحت رماد القمع والاستبداد، وستخلق البيئة والمناخ الصحي الذي في ظله ستعبر الشعوب عن إرادتها الحرة وعن قناعاتها التي تؤمن بها، وستصنع في فضائه مستقبل هذه الأمة بسواعد أبنائها وبشغفها بالحرية، وتوقها للخلاص من كل أشكال الهيمنة والاستبداد.

الهوامش

- ١- د. سامح فاروق، مصطلح الفوضى الخلاقة ذلك الشرق الأوسط الجديد، صحيفة الوفد، <http://www.alwafd.org/>
- ٢- جميل عفيفي، الثورات العربية، ومشروع الشرق الأوسط الجديد، جريدة الأهرام، ١٤-٢-٢٠١٢.
- ٣- د. نور الدين عواد، مقارنة أولية للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني عشر "علوم سياسية جديدة"، الذي عقد في الفترة ١٨ - ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٩. هافانا - كوبا. http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=23070
- ٤- د. أحمد جميل عزم، الواقعة الجديدة، صحيفة الاتحاد الإماراتية، ١٥-٤-٢٠١١.
- ٥- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتمة البشر، ترجمة: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر الطبعة ١، ١٩٩٣. من مقدمة الناشر.
- ٦- فؤاد النمري، نهاية التاريخ وفوكوياما، الحوار المتمدن، العدد: ١٩٦٢ - ٢٠٠٧/٠٦/٣٠ - <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=101275>
- ٧- عبد الأمير محسن ال مغير، نظرية الفوضى الخلاقة ومشروع الشرق الأوسط الجديد، شبكة الإعلام العراقي. <http://www.imn.iq/articles/view.268>
- ٨- هيفاء احمد يحيى، الفوضى الخلاقة وزرعها المتنامي في الدول العربية، الحوار المتمدن، العدد: ٣٤٨٦ - ٢٠١١/٠٩/١٤ - <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=275569>
- ٩- جميل عفيفي، الثورات العربية، مصدر سبق ذكره.
- ١٠- إدوارد سعيد، إسرائيل، العراق، الولايات المتحدة، دار الآداب، بيروت، ط١، ٢٠٠٧. ص ١٠٦.
- ١١- هيفاء احمد يحيى، الفوضى الخلاقة وزرعها المتنامي في الدول العربية، مصدر سبق ذكره.
- ١٢- هيفاء احمد يحيى، الفوضى الخلاقة وزرعها المتنامي في الدول العربية، نفس المصدر السابق.
- ١٣- إدوارد سعيد، إسرائيل، العراق، الولايات المتحدة، دار الآداب، بيروت، ط١، ٢٠٠٧. ص ١٠٧.